الطرق المجتمعية تنفذ مشروعي طرق في عتمة ومغرب عنس بكلفة (265) ألف دولار

صنعاء / سبأ:

تنفذ وزارة الأشغال العامة والطرق خلال الشهرين القادمين مشروعي طرق مجتمعية بمديريتي مغرب عنس وعتمة بتكلفة 265 ألف دولار بتمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الايفاد) ومساهمة الحكومة بنسبة 6 في المائة والمجتمع بنسبة 7 في المائة لكل مشروع .

وقال مدير وحدة الطرق المجتمعية المهندس عبدالسلام هائل المليكي لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ان فريقاً فنياً تابع لوحدة الطرق المجتمعية استكمل خلال الشهرين الماضيين الدراسات الميدانية لتنفيذ مشروعي طريق منخر- بني المولد بمديرية مغرب عنس بطول 5 كم وبتكلفة 155 ألف دولار ، ومشروع طريق الشامه - الدار - بني العراص بمديرية عتمة بطول 3.5 كم وبتكلفة 110 آلاف دولار .

وأشار إلى أنه تم تشكيل لجان للتنمية والرقابة والتفتيش في كلا المديريتين ، وان هذه اللجان تقوم حاليا بجمع المساهمة المجتمعية والتي يليها البدء بتنفيذ المشروعين من خلال التعاقدات المجتمعية من أبناء المجتمع.

ولفت المليكي إلى أن وحدة الطرق المجتمعية نفذت خلال الأسبوع الماضي دورة تدريبية لأعضاء لجان التنمية والرقابة ورؤساء لجان الخدمات ومديري عموم المديريتين، لتعريفهم على آليات التعاقدات المجتمعية ، واختصاصات اللجان المجتمعية وطرق إدارتها ،وإبرام وإدارة عقود شراء الأعمال والخدمات من المقاولين ومقدمي الخدمات.

جدير بالذكر أن وحدة الطرق المجتمعية بمشروع تنمية الطرق الريفية تخطط خلال الفترة من 2008 - 2011م لتنفيذ مشاريع طرق مجتمعية بطول 215 كيلو متراً، وبتكلفة قدرها 9 ملايين دولار يستفيد منها ما يزيد عن 300 ألف نسمة في محافظات ذمار، الضالع، ريمة، صنعاء، عمران، صعدة، حجة، تعز، إب، لحج البيضاء المحويت.

ويتوزع تمويل تلك المشاريع على الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) بنسبة 86 في المائة، ومساهمة الحكومة بنسبة 6 في المائة، إضافة إلى 8 في المائة منح خارجية ومساهمة المجتمعات المحلية المستفيدة.

وتهدف وحدة الطرق المجتمعية من خلال تنفيذ تلك المشاريع إلى تحسين مستويات المعيشة للمجتمعات الريفية الفقيرة في مناطق المرتفعات من خلال بناء قدرات المجتمع في كافة الجوانب.

وبحسب تقرير صادر عن وحدة الطرق المجتمعية فانه سيتم تنفيذ هذه المشاريع من خلال تعاقدات مجتمعية وبمواصفات تتناسب مع حركة المرور المتدنية التي تتراوح بين 15 -20 سيارة في اليوم، ووفقا لمبدأ الأولوية الملحة لحاجة المجتمع للمشروع وخدمته لأكبر عدد من المستفيدين المجمعين على اختياره.

ومن أهم المعايير الخاصة باختيار الطرق التكلفة الكلية والتقديرية للطريق بالنسبة للسكان المستفيدين ومؤشر الفقر والوصول للخدمات والمقومات الاقتصادية وتوفر العمالة والمواد الأولية، إضافة إلى تضاريس المنطقة".

وطبقا للتقرير فإن تنفيذ تلك المشاريع ستتم من خلال الدراسة الميدانية الشاملة لكافة فئات وشرائح المجتمع وروح التعاون والتطوع لدى الأهالي لتشكيل لجان متفرغة لخدمة المشروع وعدم وجود خلافات مجتمعية قد تعيق تنفيذ المشروع وامتلاك المجتمعات لمقومات اقتصادية زراعية ومدى استعداد الأهالي لتنفيذ المشروع بطريقة التعاقدات المجتمعية لتوفير المساهمة المحددة والعمالة ومدخلات التنفيذ.

دراسة علمية تؤكد نجاح السياسات الاقتصادية في اليمن

الجزائر / متابعات:

نال الباحث اليمني محمد علي حزام المقبلي الخميس الماضي درجة الدكتوراه بتقدير امتياز{مشرف جداً}من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر عن أطروحته الموسومة بـ "سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية"،وذلك بعد مناقشة دامت نحو ثلاث ساعات ونصف الساعة.

وخلصت الدراسة إلى أن مساحة الأراضي المزروعة لكل من محاصيل الفواكه والخضروات والبقوليات والمحاصيل النقدية والأعلاف قد ارتفعت عند تنفيذ اليمن برامج الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها منذ ابريل 95 م بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .. مشيرة إلى أن الإنتاج السمكي والثروة الحيوانية ارتفعا أيضا ارتفاعا ملحوظا خلال المدة من 95_2005م ..بينما تراجعت محاصيل الحبوب خلال المدة ذاتها.

وقد تناولت دراسة المقبلي _الذي حصل على درجة الماجستير قبل أربعة أعوام ونصف العام من الكلية ذاتها{بتقدير ممتاز} -سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها صندوق النقد الدولي وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية بصفة عامة واليمن بصفة خاصة .

حضر المناقشة التي قام بها ستة أساتذة جزائريين الدكتور احمد عبدالله عبدالاله سفير اليمن بالجزائر وحسن عبد القادر المستشار الثقافي بسفارة اليمن بالجزائر وجمع كبير من الدارسين اليمنيين بالجزائر.

خلال الربع الأول من العام الجاري

لجنة المناقصات تبت في (69) مناقصة بكلفة 37 مليار ريال

صنعاء / سبأ:

بلغ عدد مناقصات المشاريع التي استكملت اللجنة العليا للمناقصات والمزيدات إجراءات البت فيها للتنفيذ خلال الربع الأول من العام الجاري، 69 مناقصة، بتكلفة إجمالية بلغت 36 مليارا و832 مليونا و940 ألف ريال.

وأشار تقرير اللجنة العليا للمناقصات- حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)على نسخة منه- أن التمويل الحكومي لهذه المشاريع بلغ 20 مليارا و150 مليونا و213الف ريال، فيما بلغ التمويل الخارجي 16 مليارا و682 مليونا و726 ألف ريال .

وأوضح التقرير أن مناقصات المشاريع توزعت على أعمال الأشغال 34 مشروعا بتكلفة 26 مليارا و964 مليون ريال، و أعمال التوريدات 19 مشروعا بتكلفة سبعة مليارات و457 مليونا و818 ألف ريال ، وبلغ عدد المشاريع في مجال الخدمات الاستشارية 16 مشروعا بتكلفة مليارين و411 مليونا و120 ألف ريال .

وأشار رئيس اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات المهندس محمد احمد الجنيد إلى أن اللجنة أصدرت عددا من التعميمات إلى كافة الجهات الخاضعة لأحكام قانون المناقصات لحثها على الالتزام بالإجراءات القانونية المحددة في قانون المناقصات رقم 23 لسنة 2007م واستخدام الأدلة الإرشادية والوثائق النمطية .

وأكد أهمية تشكيل لجان المناقصات في كل المستويات المحددة طبقا للقانون لاكتمال البناء المؤسسي للجان مع مراجعة إعادة النظر في لجان التحليل والتقييم وفتح المظاريف بشكل دوري انسجاما مع مبدأ الشفافية في تنفيذ إجراءات المناقصات .

وشدد الجنيد على أهمية عدم تأخر الجهات في رفع المناقصات الى اللجنة العليا للمناقصات بهدف دراستها وإقرارها.

إعلان

إعلان

تتولى وزارة الإدارة المحلية مسؤولية التهيئة والإعداد لانتخابات المحافظين وتأمين كافة متطلباتها والإشراف على تنفيذها وفقاً للقانون..

مادة (5)